العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشّاهد

تاريخ تسلم البحث: 2004/7/28م تاريخ قبوله للنشر: 2005/2/6م

سيف الدين طه الفقراء*

ملخص

يستقصي هذا البحث آراء النحاة في عطف التَّوهم ويبيّن مواقفهم منه، وخلص فيه الباحث إلى نفي عطف التَّوهم عن القرآن الكريم؛ لأنّ الآيات التي حملت عليه بولغ في تأويلها، لتفسير المظهر الخارجي للجملة بما تتيحه القواعد النحوية من احتمالات إعرابيّة تقديرية قد يؤيّدها المعنى ويجيزها النظام النحوي. وأثبت الباحث أنّ الشواهد الشعرية التي حملت عليه، إمّا أن تكون روايتها الأصيلة مخالفة للشاهد، أو أن تكون مجهولة القائل، أو يمكن أن تحمل على وجه سائغ في العربية، فيسقط الاحتجاج بها. فيكون العطف على التَّوهم مظهراً لعدم أصالة القاعدة ومثالاً لتطويع الشاهد في الدرس اللّغوي.

Abstract

This study investigates the opinion and views of syntacticians regarding conjunction-based illusion. The study concludes that conjunction-based illusion is rejected from being used in the Holy Koran due to the belief that much exaggeration was followed to interpret the external form of the sentence, based on what syntactic rules allow and meaning interpretation supports. The researcher questions the evidence or the conjunction-based syntactic evidence or the poet to be unknown or even further not logically acceptable in Arabic. Due to these facts, conjunction-based illusion cannot be employed in syntax.

المقدمة:

العطف على التَّوهم واحد من أقسام ثلاثة للعطف، هي العطف على اللفظ، والعطف على الموضع أو المحلّ، والعطف على التَّوهم، ولكلّ قسمٍ منها شروط نصّ عليها النحـــاة، وشرط عطف التَّوهم منها، جواز دخول العامل المتَّوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هنـــاك،

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

المنارة، المجلد **13**، العدد **1**، **2006**.

نحو قلنا: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ[1].

والنوعان الأخيران من أقسام العطف، يطلق عليهما أحياناً العطف على المعنى، وهو جزء يسير من ظاهرة الحمل على المعنى في العربية، وهي ظاهرة واسعة أشارت إليها كثير من المصادر اللّغوية[2]. غير إنّ بعض النحاة عدَّ العطف على المعنى بمعنى العطف على التَّوهم، وقصر استعمال العطف على المعنى على القرآن الكريم، لئلا يستعمل مصطلح التَّوهم في القرآن تنزيهاً له، قال البغدادي: "ويسمّى هذا في غير القرآن العطف على التَّوهم، وفي القرآن العطف على المعنى"[3]. وبسبب شمول العطف على المعنى للعطف على الموضع والعطف على التَّوهم، نجد أحياناً شيئاً من الخلط عند بعض النحاة، إذ يستعمل بعضهم عطف التَّوهم ويقصد به العطف على الموضع، أو يستعمل العطف على الموضع ويسمّيه العطف على التَّوهم.

وذهب النحاة إلى أنّ العطف على اللّفظ هو الأصل[4]، إلاّ أنّه قد يحمل اللفظ على المعنى، وحمله على اللفظ أجود[5]. وقد يشيع العطف على الموضع في العربيّة، وهو عطف قياسي[6] وعليه شواهد ثرّة في اللّغة، فصّل القول فيها علماء العربيّة[7].

ونظراً لتداخل هذه الأقسام في باب العطف، حدّد العلماء معنى دقيقاً لكلٍّ قسم، ونصُّوا على الفوارق بينها، فالعطف على الموضع أو المحلِّ، هو أن تعطف لفظة على الموضع الأصلي المفترض للمعطوف عليه قبل دخول العامل؛ أي أنّه عطف على أصل مقدَّر، ويخضع له العطف على ألفاظ مؤولة بمقدَّر أصيل، كالعطف على موضع ما لا ينصرف في الجرِّ، وجمع المؤنَّث السالم في حالة النصب، والعطف على الأسماء المنقوصة في الرفع والجر، والعطف على المبنيّات[8]، ويدخل فيه أيضاً العطف على موضع اسم إنّ، والعطف على اسم لا النافية للجنس، والعطف على موضع المنادى، وغير ذلك من المسائل. ويدخل هذا العطف في باب الإعراب التقديري، إذ يجري فيه المعطوف على موضع المعطوف عليه المقدَّر، وليس على لفظه، وهو باب قياسي.

أمّا العطف على التَّوهم، فمعناه الاصطلاحي مشتقّ من معناه اللغوي؛ فالتَّوهم يعني التخيّل، وتوهَّم الشيء تخيَّله، كان في الوجود أم لم يكن، ووَهِمَ إذ غَلِط[9]. وفي

الاصطلاح "عطف قائم على التخيّل أو الظن يبيحُ للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم[10]. ويكون اللفظ المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه في الحركة الإعرابيّة، لتوهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابيّة للمعطوف[11]. وعرّفه عبد الله جاد الكريم بأنّه: "تفسير تخيّلي يُضطّر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة، والتي لا ريب في صحّتها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسيرها على هذا النظم"[12]. ويقع هذا النوع من العطف في المجرور والمجزوم، وفي المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً أو فعلاً، وفي المركّبات[13]، وهو مظهر من مظاهر الحمل على التَّوهم الذي يخضع له كثير من المسائل، كالجمع على التَّوهم، أو زيادة حرف توهُّماً، أو بناء صيغة قياساً متوهماً على صيغة أُخرى، أو غير ذلك من المظاهر[14].

وهذان القسمان: العطف على الموضع والعطف على المحل، يعدّان من ظاهرة شائعة في العربيّة، هي الحمل على المعنى، وهي ظاهرة واسعة جداً كما وصفها ابن جني[15]، ولهذا سمي العطف على التوهم في القرآن العطف على المعنى تأدُّباً، غير أنّ العطف على المعنى قد يستعمل بمعنى العطف على الموضع، فقد استعمل المبرّد العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع في باب ما يحمل على المعنى وحمله على اللّفظ أجود[16]. والقول نفسه مع ابن السرَّاج في استعمال مصطلح العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع[17]، وهو استعمال نجده عند بعض المحدثين أيضاً[18]. غير أنّ استعمال العطف على المعنى بمعنى العطف على التوهم أكثر شيوعاً عند القدامى، وهذا ما يطالعنا عند الزجّاج[19] وابن جِنِّي[20]، وابن هشام[21] والبغدادي[22] وغيرهم.

وعلى هذا، فالعطف على المعنى الذي يطالعنا في مصادر اللغة يشمل العطف على الموضع والعطف على التَّوهم، لأنّ الموضع المقدّر يراعى فيه المعنى، والعامل المتَّوهم يراعى فيه المعنى أيضاً، ولعلَّ هذا ممّا أسهم في شيوع العطف على التَّوهم في مصادر

النحو العربي، لا سيّما إذا ما عدّت مواضع العطف على المعنى جميعها من باب العطف على التَّوهم، والأجدر أن تنحصر في باب تقدير عامل متوهّم، وليس موضعاً أصيلاً تعطف عليه.

وقد فرَّق ابن السرَّاج بين العطف على اللفظ والعطف على الموضع الذي سمّاه المعنى، بأنّ العطف على اللفظ نقيض للعطف على الموضع، والمعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنّهما كاسْم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرار العامل في الثاني، إذا لم يظهر عمله في الأول، فكأنّه عطف جملة على جملة، إلاّ أنّ حذف العامل إذا دلَّ عليه الأول أحسن مع العطف؛ لأنّ الواو تقوم مقام العامل في الكلام[23].

ولعلَّ ثمّة فرقاً آخر يقتضيه المعنى، ففي العطف على اللفظ يستوي المعطوف والمعطوف عليه من حيث توكيد المعنى، وبخاصة في باب العطف على خبر ليس، إذ تفيد الباء توكيد الخبر، وإذا عطف على موضع الخبر المجرور، فالمعطوف لا يتوافر فيه معنى التوكيد، كما في قولنا: ليس زيد بفارسٍ ولا شجاعاً. فأكّد الخبر دون المعطوف، وهذا ممّا لا يتوافر في العطف على اللفظ ما لم يكن مؤكّداً[24]. وعلى هذا يمكن أن يحمل العطف على موضع اسم إنّ.

والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهّم يكمن في عدّة أوجهٍ، منها أنّ العطف على التوهم ليس فيه تكرار للعامل، والمعطوف عليه لفظ مقدّر بعامل متوهم، بخلاف العطف على الموضع الذي يكون فيه المعطوف عليه هو الأصل المفترض، وإذا كان العطف على الموضع نقيضاً للعطف على اللفظ –كما ذهب ابن السرّاج - فإنّ العطف على التَّوهم وجه من وجوه العطف على اللفظ بعد تقدير العامل المتَّوهم، فيكون المعطوف موافقاً في حركته للمعطوف عليه بعد تقدير العامل، ومخالفاً له في اللفظ الظّاهر.

وفرَّق بينهما أبو حيّان بقوله: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"[25]؛ أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في

العطف على التَّوهم مفقود وأثره في المعطوف موجود[26].

ومن حيث المعنى، يكون المعطوف والمعطوف عليه في عطف التوهم مؤكّدان توهُّماً وتقديراً، في باب ليس وما وكان وبعض المسائل، وذهب فاضل السامرائي إلى أنّ المعطوف مؤكّد والخبر غير مؤكّد في قولنا: ليس زيد قائماً، ولا قاعدٍ[27]، غير أنّ هذا قد يردّ بأنّ الحركة وحدها لا تفيد معنى التوكيد، لا سيما إذا كان المعطوف أحد المبنيّات أو الممنوعات من الصرف، أو ممّا لا تظهر عليه الحركة الإعرابيّة، فمعنى التوكيد لا يظهر إلاّ بتقدير العامل المتَّوهم.

واستعمل العلماء مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهّم، لعلّ من أشهرها: الحمل على المعنى؛ لأنّ التوهّم جزء من ظاهرة الحمل على المعنى، والغلط، والسهو، والتشبيه، والحمل، والقياس الخاطئ، وربّما تداخل هذا المصطلح مع العطف على الموضع؛ لأنّ الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهّم، كما أنّ سيبويه استعمل مصطلح: نيّة الاستعمال للتعبير عن التوهّم[28]، وهو تعبير يطالعنا عند ابن جني أيضاً[29]. وهذا التعدّد في المصطلح أشار إليه عبد العزيز مطر[30]، ورمضان عبد التوّاب[31]، وفصَّل القول فيه محمد عبدو فلفل بما يغني عن الإعادة[32]. كما فصَّل عبد الله جاد الكريم القول في علاقة التوهّم ببعض المصطلحات والمناهج النحويّة، مثل الحمل على المعنى، والتأويل، والحذف، والتقدير، والحمل على الموضع، والاتّساع، والاختصار، والتضمين، وغيرها[33].

وقد حدّد العلماء شروطاً لهذا العطف، وشرط جوازه عند ابن هشام صحّة دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[34]، فالعامل المتوّهم ليس مطلقاً في تقديره، بل يقيّد بصحة دخوله، ولذلك لا يجوز تقدير عامل لا يصحّ دخوله في الموضع المتوهّم، وإلى مثل هذه الشروط أشار الصبّان في حاشيته[35].

ويبدو أنّ سبب تقدير التوّهم في العطف يعود إلى تبرير الحركة الإعرابيّة في المقام الأوّل، لئلاّ يوصف النصّ بالشذوذ أو الغلط؛ لا سيما أنّ النحو العربي مبني على نظرية العامل، وأسهم في ترسيخ هذا التقدير، أنَّ العامل المتوهّم صالح للدخول في الموضع المقدّر، وربّما يكثر دخوله، كما هي الحال في دخول الباء في خبر ليس وما.

وعلى الرغم من أنّ للمغايرة أثراً في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهّم، فإنّ المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه، كما أنّ القياس الخاطئ وتقدير نيّة الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهّم؛ لأنَّ القياس الخاطئ يراعى فيه المعنى المتوهّم في ذهن المتكلّم، وهذا ما عبَّر عنه السيوطي عندما قال: "إنّ العربي جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له"[36]، والمعنى واحد من أسباب التعدّد في التحليل النحوي أسهم في بروز التوهّم، وهذه مسألة فصّل القول عنها محمود الجاسم[37].

ولشيوع التوهّم في الدرس اللغوي أسباب أخرى، منها ما يتعلّق بطبيعة اللغة، وغياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وحدوث التصحيف والتحريف، وتعدد الروايات، وتنوّع القراءات القرآنيّة، زيادة على أسباب تتعلّق بمناهج النحاة وتنافسهم، وبناء النحو العربي على نظريّة العامل، وسيطرة روح الفلسفة والمنطق على مناهجهم، وهي أسباب ذكرها مفصّلة عبد الله جاد الكريم[38].

موقف النحاة من العطف على التَّوهم:

أ) العلماء القدامى:

تفاوتت مواقف العلماء من العطف على التَّوهم تفاوتاً بيّناً، وعلى الرغم من أنّ قسماً كبيراً من النحاة يعدّونه من باب الغلط، وربّما خصُّوا الشعر به، فإنّنا نجد مسائل متناثرة في مؤلّفات القدامى حملت على العطف على التَّوهم، فقد روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى: **[فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ]**[39]، فقال الخليل: "هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ) لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا"[40].

ولعلَّ هذا النصّ أوّل ما يطالعنا من آراء القدامى في عطف التَّوهم، وهو يمثّل رأي الخليل في هذه المسألة، الذي يجيز حمل القرآن عليه، وقد روى سيبويه عن شيخه الخليل أكثر من موضعٍ من مواضع عطف التَّوهم في القرآن والشعر. ولم يوافق سيبويه شيخه في هذه المسألة، إذ علَّق على رأي الخليل في حمل قول الأعشى على التَّوهم:

إنّ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخيلِ عَادَتُنَا أو تَنْزِلُون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

إذ ذهب الخليل إلى أنّ رفع (تنزلون) من باب عطف التَّوهم، فصار بمنزلة "ولا سابقٍ شيئا". أمّا سيبويه فاستبعد هذا التوجيه، إذ قال: "والإشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا"[41]. فهو يستبعد رأي الخليل، كما يستبعد التَّوهم في ولا سابقٍ شيئا.

وممّا يؤكّد هذا أنّ سيبويه روى شاهد زهير (ولا سابقٍ شيئا) بالنّصب عطفاً على اللفظ، وكذلك (ولا ناعبٍ) ممّا يعني أنّه لم يعتدّ برواية الجر[42]، ووصف العطف على التَّوهم بأنّه غلط، وأنّه لغة رديئة، يقول: "وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنّها لمّا كانت في موضع جزم توهّموا أنها ساكنة ... وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط كما قال زهير "ولا سابقٍ شيئاً"[43].

ولمّا كان سيبويه يذكر رأي الخليل في مسألة التَّوهم، ذهب بعض النحاة المتأخّرين إلى نسبة هذا القول إلى سيبويه، ظنّاً منهم أنّ مجيئه في الكتاب يعني أخذ سيبويه به، ومن ذلك على سبيل المثال ما نسبه الزركشي إلى سيبويه من القول بعطف التّوهم في قوله تعالى: **[أَصَّدَّقَ وَأَكُن]**[44]، على الرغم من أنّ سيبويه يصف العطف على التّوهم بالغلط، وأنّه بعيد ولم يأخذ برأي الخليل الذي قال بالتَّوهم في هذه الآية[45]. وإن كان سيبويه يذكر التوهّم في توجيه بعض الشواهد حرصاً منه على تبريرها وإخضاعها للقاعدة وحصر الأوجه الممكنة فيها، ويَعدُّ ذلك من باب نيّة الحذف[46].

وحمل الفرّاء (ت 207هـ(مسائل متعدّدة من القرآن الكريم على التوهّم، واعتمد عليه في توجيه بعض القراءات وتعليلها، كما في قوله تعالى: **[الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ]**[47]، إذ حمل قراءة الجر "الحَمْدِ للهِ"، والرفع "الحَمْدُ لُلَّهِ" على توهّم أنهما كلمة

واحدة[48]، وأجاز في قوله تعالى: **[وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا]**[49] الرفع حملاً على التوهّم؛ أي توهّم عطفها على قوله: **[وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ]**[50] على اعتبار أنَّ الأنعام يجوز فيها الرفع كأنّك قلت: الأنعامُ خلقها لكم ... والخيلُ والبغالُ[51]. وغير ذلك من المواضع التي نصّ على التوهّم فيها[52]. ويبدو من هذه المواضع أنّه يجيز هذه المسألة دون قيد وإن لم ينص على قياسيتها.

وقد نبّه المبرد (ت 285هـ(على بعض مواضع العطف على التَّوهم في بعض الشواهد المعروفة، غير أنّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التَّوهم، وجعل العطف على الموضع والعطف على التّوهم من باب العطف على المعنى؛ ولهذا تداخلت عنده شواهد العطف على التَّوهم مع شواهد العطف على الموضع[53]، غير أنّه لم يحمل عليه شيئاً من القرآن، وحمل قوله تعالى: **[فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن]** على العطف على الموضع، ولم ينصّ على التَّوهم فيه[54].

وتحدَّث ابن السرَّاج (ت 216هـ(عن مسألة العطف في العربيّة، واستعمل مصطلح العطف على المعنى وقصد به العطف على الموضع، وأفرد لذلك باباً في كتابه "الأصول في النحو"[55]، غير أنّه أشار إلى حمل بعض الشواهد الشعريّة على عطف التَّوهم، كما في قول الشاعر "ولا سابقٍ شيئاً"[56].

أمّا الزجّاج (ت 316هـ(، فيعدّ من العلماء الذين أخذوا بالتوهّم في القرآن الكريم، وكان يسميه الحمل على المعنى ولم ينصّ فيه على التوهّم صراحة؛ إذ عقد فصلاً في إعراب القرآن المنسوب إليه، بعنوان "هذا باب ما جاء في التنزيل، وقد حمل فيه اللفظ على المعنى وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ"[57]، وأورد في هذا الفصل آيات قرآنيّة حملها النحاة على التوهّم، ونصّ على أنّها من باب الحمل على المعنى، كما في قوله تعالى: **[كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ]**[58] بعد قوله: **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ]**[59]، كأنّه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أنّ الأول كأنّه قد سبق كذلك[60]. ومثل ذلك قوله تعالى: **[فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن]**[61] حمل (أكن) بالجزم على موضع (أصدّق)؛ لأنّه في موضع الجزم لمّا كان جواب (لولا)[62].

وفي موضع آخر نصّ الزجّاج صراحةً على التوهّم في القرآن في باب عنوانه "هذا باب ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهّم فيه جريه على غير من هو له، ولم يبرز فيه الضمير"[63].

ويُعدّ أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ) من الرافضين للتوهّم، إذ علّق على رأي الكسائي والفرّاء في حمل قراءة قوله تعالى: **[قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ]**[64] بالجزم على توهّم سقوط أن من أول الكلام، بقوله التوهّم لا يحصل منه شيء، وأنّ مذهب سيبويه يجوز في (نعبد) وما بعده الجزم على أن تكون (أن) مفسِّرة بمعنى أي وتكون (لا) جازمة[65]، وممّا يدلّ على رفضه للتوهّم أنّه حمل بعض المواضع التي حملها النحاة على التوهّم على باب العطف على الموضع في كثيرٍ من الآيات القرآنيّة[66].

ولعلّ أبا علي الفارسي (ت 377هـ) قد تجنّب استخدام مصطلح التوهّم في توجيه القراءات القرآنية التي حملها العلماء على التوهّم، فهو يتحدّث عن الحمل على المعنى أو الحمل على الموضع دون التصريح بالتوهّم. ففي قوله تعالى: **[وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبُ]**[67]، إذ قرأ أبو عامر وحمزة بالنصب، وحملها بعض العلماء على التوهّم، أمّا أبو علي الفارسي فقد اختار النصب بفعلٍ مضمرٍ، أو حملها على العطف على لفظ (إسحق) [68]. والقول نفسه في حمل بعض القراءات القرآنيّة على الظاهر، وعدم الأخذ بالحمل على المعنى أو على التوهّم، كما في قوله تعالى: **[فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن]**[69]. ، وقوله تعالى: **[لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى]**[70]، إذ اختار الحمل على الظاهر في هذه الآيات وغيرها[71].

أمّا ابن جنّي (ت 392هـ)، فعدَّ العطف على التَّوهم من باب الحمل على المعنى، لأنّه يدخل في باب حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل، وحمل قوله تعالى: **[فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن]** على هذا الوجه[72]. غير أنّ ابن جني لم يستعمل مصطلح عطف التَّوهم في توجيه ما ذكره من شواهد في هذه المسألة، وعدَّها من باب الحمل على المعنى الذي وصفه بأنّه باب واسع جداً في العربية، يدخل فيه العطف على الموضع، والتضمين،

وبعض مسائل التأنيث والتذكير والجمع وغير ذلك.

واكتفى الزمخشري (ت 538هـ)[73] بذكر ما رواه سيبويه عن الخليل في تفسير الجزم في قوله تعالى: **[رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ]**[74]، إذ حمله على العطف على التَّوهم، كقول عمرو بن معد يكرب:

دعْنِي فأذهَبَ جانِباً يَوْماً واكْفِكَ جَانِبَاً

وكقول زهير بن أبي سلمى:

بَدَا ليَ أنَّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا

وأجاز ابن مالك (ت 672هـ(العطف على التَّوهم، ونصَّ على أنّه قد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يُفْعَل ذلك في المعطوف على منصوب اسم الفاعل، ودلّل لذلك ببعض الشواهد الشعرية، غير أنّه حصر العطف على التَّوهم في هذه المسائل، ولم ينصّ على جوازه في القرآن الكريم[75]، وأخذ برأيه الصَّبّان في حاشيته، وذكر الدماميني أنّ الذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس[76].

وذكر السمين الحلبي (ت 756هـ(كثيراً من آراء المفسِّرين في بعض الآيات التي حملت على التَّوهم في أحد التأويلات، وكان يأخذ بالآراء التي تحمل النصَّ على ظاهره ما أمكن، من غير تقدير التَّوهم فيها، ولذلك خالف الخليل وسيبويه في القول بالتَّوهم في قوله تعالى: **[فأصَّدَّقَ وأكُنْ]**، وقال: "ولكنّي لا أجد هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يقال: جُزِم على التَّوهم لقبحه لفظاً"[77].

ولعلَّ ابن هشام (ت 761هـ(أظهر من تحدث في هذه المسألة من النحاة القدامى، إذ عقد لها فصلاً في كتابه "مغني اللبيب"، تناول فيه شواهد قرآنية وشعرية حملت على العطف على التَّوهم، وفصّل القول في صور العطف الممكنة في هذا الباب، كالعطف في المجرور والمجزوم، وفي الاسم المرفوع، وفي الأسماء والأفعال المنصوبة، ويتّضح ممّا ذكره أنّه يجيز هذا العطف ولا يقيّده بقيد لا في القرآن ولا في الشعر[78].

وعلى الرغم من ورود أمثلة لا بأس بها من الآراء التي نصّت على العطف على التَّوهم في القرآن الكريم عند أبي حيّان (ت 754هـ(في تفسيره، فإنَّه نصّ على أنّ عطف التَّوهم لا ينقاس ولا يجوز أن يُحْمَلَ عليه شيء من القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة[79] وقصر الحمل على التَّوهم في باب العطف، ووصف التأويلات التي تقول به بالضعف[80] مما يعني أنّه لم يأخذ به في توجيه القرآن وقراءاته، ولكنه كان يذكرها من باب الحرص على ذكر الآراء جميعها في توجيه الآيات القرآنيّة وقراءاتها.

وحمل الزركشي (ت 794هـ(بعض الآيات القرآنيّة على عطف التَّوهم[81]، غير أنّه ذكر أنّ بعض النحاة نصّوا على أنّ العطف على التَّوهم لم يجيء إلاّ في الشعر، ونفوا أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، وشنّع بعضهم القول على النحويين الذين قالوا به في القرآن[82].

واكتفى السيوطي (ت 911هـ(باختصار ما ذكره ابن هشام في باب العطف على التَّوهم في كتابه "مغني اللبيب" ونقل عنه بعض الشواهد في القرآن والشعر، وجعله قسماً من أقسام العطف الثلاثة، ويتّضح ممّا ذكره أنّه يجيز هذه المسألة ولا يقيِّدها بقيد[83].

أمّا عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ(، فذكر بعض الشواهد المشهورة في باب العطف على التَّوهم من الشعر العربي، ونصّ على أنّ هذا النوع من العطف يسمّى في القرآن الكريم العطف على المعنى تأدُّباً[84]، غير أنّه لا يجيز جرّ (ناعب)؛ لأنّ حرف الجر لا يضمر[85]، وأخذ أيضاً برأي سيبويه في القول ببعد (ولا سابقٍ شيئا)[86].

وتتبّع عبد الله جاد الكريم مواقف بعض العلماء القدامى من ظاهرة التوهّم بشكلٍ عام، وتحدّث عن آراء أحد عشر عالماً من هؤلاء العلماء في هذه الظاهرة مبرزاً رأيهم في الأخذ بها، أو نفيها، محاولاً بذلك رصد تاريخ ظهور مصطلح التوهّم وتطوّره[87].

ب- العلماء المحدثون:

أمّا العلماء المحدثون، فقد أفرد محمد عبد الخالق عضيمة فصلاً في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" للعطف على التَّوهم في القرآن الكريم، اكتفى فيه بذكر ست آيات ممّا حملت على عطف التَّوهم في أحد التأويلات، من غير أن يعلّق على ذلك بشيء[88].

وأفرد لهذه المسألة خليل الحسّون فصلاً من كتابه "النحويون والقرآن الكريم"، ذكر فيه بعض الآيات التي حملها بعض المفسّرين على عطف التَّوهم، غير أنّه نفى أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، ونفى إجازة أن يوصف القرآن به بقوله: "ولست أرى سبيلاً لتقبُّل هذا الرأي على أي وجه، إذ يكفي أنّ اسمه (الحمل على التَّوهم) لكي يستبعد كل الاستبعاد عن كلام الله، فما هو إلاّ توهُّم وجود ما هو غير موجود من العوامل لتوجيه ما ينشأ من الخروج عمّا يقتضيه السياق من الأحكام"[89].

وأشار عبّاس حسن إلى عطف التوهّم بإيجازٍ شديد، إذ اكتفى بعدِّه نوعاً من أنواع العطف التي يرتضيها بعض النحاة[90]، ونصّ على أنّ التوهّم من الأوهام[91]، وأنّه يَحْسُن الابتعاد عنه عامةً[92]، وأنّه لا يصلح الالتجاء إليه ولا القياس على ما ورد منه[93].

والقول نفسه مع بهجة الأثري الذي يرفض التوهّم مطلقاً، إذ أفرد له بحثاً عنوانه "مزاعم بناء اللغة على التوهّم"، حاول فيه توجيه ما حمله النحاة على التوهّم بتوجيهات متعدّدة انتهى فيها إلى رفض التوهّم، معلِّلاً ذلك بأنَّ حمل اللغة على التوهّم يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها[94]. ولعلّ المسائل التي ذكرها الأثري تدخل في باب المستوى الصرفي، كزيادة الحرف توهّماً، أو توهّم أصالة الحرف الزائد، وتوهّم التغيير، وتوهّم الحدث وأثره في تطوّر بعض الأبنية، ولم يفصِّل الحديث في مسائل النحو التي حملت على هذه الظاهرة.

وأفرد محمد عبدو فلفل بحثاً بعنوان "التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، أشار فيه إلى مفهوم التوهّم، وآراء العلماء فيه وجهودهم في دراسته، وفصَّل الحديث عن المصطلحات التي تؤدّي معناه في الدرس اللغوي، وحاول فيه استجلاء أثر القياس الخاطئ في تطوّر بنية الكلمة العربية، وتفسير بعض الظواهر اللغوية التي أخضعها العلماء للتوهم أو القياس الخاطئ، وأشار بإيجازٍ شديدٍ إلى عطف التوهم، وانتهى في بحثه إلى أنّ للتوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في سير اللغة، وتفسير بعض الانحرافات اللغوية وتعليلها في مختلف المستويات الصوتيّة والصرفية والنحوية[95].

ولعلّ عبد الفتاح الحموز ممَّن فصَّل الحديث في هذه المسألة، إذ عقد فصلاً لظاهرة الحمل على التَّوهم، حصر فيه تسعة عشر مظهراً من مظاهر الحمل على التَّوهم في غير باب العطف، كما عقد فصلاً مستقلاً لمظاهر العطف على التَّوهم في القرآن الكريم وقراءاته، وحصر فيه ستة عشر وجهاً من أوجه العطف على التَّوهم ممّا جاء في القرآن الكريم، وكان العطف على التَّوهم أحد التأويلات الكثيرة في توجيه تلك الآيات، وربّما كان وجهاً ضعيفاً في معظم الآيات التي ذكرها[96].

وانتهى الحموز من ذلك إلى أنّ هذه المسألة منقاسة، ولا وجه لحصرها في باب الشعر. غير أنّ حمل النصّ القرآني على غير ظاهره لا يصحّ إلاّ إذا استعصى الاحتجاج للآية أو القراءة[97].

وأشار فاضل السامرائي إلى مسألة العطف على التَّوهم بإيجاز شديد، وعدّ أنّ عطف التَّوهم يكون على إرادة معنى مغاير للأول (المعطوف)، فالمجرور على التَّوهم أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنّه على تقدير الباء، كما في قولنا: ما زيد قائماً ولا مسافرٍ[98].

وأفرد السيّد رزق الطويل فصلاً للتوهّم عنوانه (ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفيّة)، تناول فيه بعض المسائل التي حملها بعض النحاة على التوهم في النحو والصرف، وفصّل القول في آراء العلماء فيها ومواقفهم من المسائل التي حملت عليه، وانتهى في هذا البحث إلى أنّ هذه الظاهرة تسهم في تفسير كثيرٍ من المسائل النحويّة التي خرجت عن القياس، كما أسهمت في تعليل بعض الأبنية الصرفيّة وتطوّرها[99].

ولعلّ عبد الله أحمد جاد الكريم أكثر العلماء المحدثين استقصاءً لمسائل التوهّم في الدرس اللغوي، إذ ألّف في هذا الموضوع كتاباً قيّماً تحدّث فيه عن مفهوم التوهّم، ومواقف العلماء القدامى منه، وعلاقة التوهّم بالمصطلحات اللغوية، وبحث في أسبابه ونتائجه في العربيّة، ودرس فيه المسائل التي حُملت على ظاهرة التوهّم في أبواب النحو والصرف، كما درس التوهّم وعلاقته بأصول النحو، وانتهى في دراسته إلى أنّ منهج التوهّم من المناهج التراثيّة العربيّة في الدراسات النحويّة والصرفيّة، وأنّه أدّى دوره المنوط به عند معالجة الخلاف بين المسموعات الفصيحة والقواعد، كما أنّه يرى

أنّه لا مانع من استخدام مصطلحي الحمل على التوهّم، أو الحمل على المعنى في الدرس اللغوي[100].

عطف التَّوهم وأُصول النَّحو:

لم يكن عطف التَّوهم موضع قبول عند كثيرٍ من النحاة؛ لأنّ فيه خروجاً عن قواعد اللغة وأصولها، المتمثّلة في السّماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال، أمّا الإجماع، فقد تبيّن ممَّا ذكرته سابقاً أنّ جمهور النحاة لم يقل بقياسية التَّوهم، وربّما حصروه في الشعر أو وصفوه بالغلط، وذهب قسم كبير منهم إلى عدم جواز حمل شيء عليه من القرآن. أمّا استصحاب الحال فالعطف على التَّوهم هو خروج على الأصل، وهو وجه من وجوه التقدير والتأويل المبالغ فيهما أحياناً، فلا يصحّ أن يخضع لسلطان هذا الأصل من أصول النحو.

وأمَّا القياس، فيمكن القول: إنّ عطف التَّوهم غير قياسي، على نحو ما طالعنا عند معظم النحاة؛ لأنّ فيه مخالفة لقواعد اللغة وجملة من قواعد الأداء اللغوي، وهي مخالفة تبيح للمتكلّم الخروج على قواعد الأداء اللغوي ومعاييره، ويقصد به توجيه جملة من الشواهد بما يخضعها لنظرية العامل النحوي التي بنيت عليها نظرية النحو العربي، لئلا يوصف النص بالغلط أو الشذوذ، وهو وصف لم يتحرّج منه بعض النحاة وعلى رأسهم سيبويه. وفسّر السيوطي هذا الغلط بأنّ العربيّ جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وذكر أنّ ذلك مذهب أبي حيّان وابن هشام[101].

ويُعدُّ التوهّم من باب القياس الخاطئ عند قسمٍ كبيرٍ من العلماء، ويسمّيه بعضهم قياس التفسير، ويبرّرون به بعض مظاهر التطوّر اللغوي في بنية الكلمة العربية، وتوجيه بعض المسائل اللغوية التي حملت على هذا النوع من القياس[102]. ويرى عبد الله جاد الكريم أنّ التوهّم إذا أفضى إلى أمر مقبول لغويّاً ونحوياً قبلناه، وإن خالف ذلك تركنا قياسيته، وهو يرى بذلك أنّ للتوهّم مظاهر قياسيّة، وأخرى غير قياسيّة[103].

إنّ عطف التَّوهم فيه مخالفة لجملة من قواعد النحو وضوابطه، ومن ذهب إلى الاعتداد به، إنّما يتمسّك بالشاهد على حساب القاعدة الأصيلة، ويتناسى جملة من القواعد

التي أصّلها النحاة وأصبحت من مسلّمات النظرية النحويّة العربية، ومن هذه القواعد ما يلي:

1- الأصل في حروف الجرِّ أن لا تضمر، ولا تعمل مع الحذف إلاّ بعوض[104]، وأجمع على ذلك البصريّون والكوفيّون[105].
2- الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى[106].
3- الحمل على الظاهر أولى من التقدير وأقوى[107].
4- الشّاذ في القياس والاستعمال لا يسوغ ولا يردَّ عليه غيره ولا يقاس عليه[108].
5- من الممتنع بالعطف، عطف المرفوع على المنصوب والمجرور، والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب[109].
6- العطف على التَّوهم لا ينقاس[110].

إنّ معظم شواهد العطف على التَّوهم التي تشيع في كتب النَّحو هي من باب العطف في باب ليس وما وكان، ولذلك وصف ابن مالك العطف على الباء مع سقوطها بالندرة مع غير ليس وما[111]. وإذا كان الأصل في حروف الجر ألاّ تعمل مع الإضمار أو الحذف، فكيف نعطف على معمولها المتَّوهم دخول الباء عليه؟ وكيف يجوز عطف المجرور على المنصوب وهو ممتنع؟

إنّ قاعدة العطف على التَّوهم يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية في باب ليس وما وكان المنفيّة. عامل متوهم (غير أصيل) + معطوف عليه أصيل لم يظهر عليه أثر العامل + معطوف متأثّر بعامل ويخالف في حركته المعطوف عليه. ويمكن تمثيل ذلك بالرموز التالية: ع ت + م ع + م[112].

إذا قبلنا بهذا النوع من الأصول المفترضة في تركيبة الجملة، نستطيع أن نسمح بعدد كبير من احتمالات التَّوهم المفترضة التي يجيزها النظام اللغوي، فقد يكون (ع ت) معادلاً متغيّراً وفق ما يتوهّمه السامع إذا كان (م) أحد المبنيّات، فعلى سبيل المثال نقول: ما زيد ناجحاً ولا الذي تفوّق. ويكون الموضع الإعرابي ل (م) إمّا عطفاً على اللفظ في موضع نصب، أو عطفاً على توهّم دخول الباء على (م ع)، ويجوز أن نحتمل أو نتوهّم صورة أخرى وهي رفع (م) لتوهّم أن (ع ت) ما التميمية، فيكون العطف على تقدير الرفع.

إنّ مثل هذه الاحتمالات قد تكون مردودة مع وجود علامة إعرابيّة في (م)، ولكنّني أقول إنها محتملة جداً إذا ما عرفنا أنّ قوله تعالى: **[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ]**[113]. مثالٌ صادق لذلك، إذ قدرت الأوجه الإعرابيّة الثلاثة في (مَنْ) الرفع، والنصب والجر، وحملت على التَّوهم[114].

إنّ تقدير المتغيّر (ع ت) يمكن في كثيرٍ من الأنماط اللغويّة التي يمكن أن تخضع لعطف التَّوهم، ويتّسع هذا التقدير في (م) إذا كان مبنيّاً، أو معرباً بحركة مقدّرة، وتتّسع الاحتمالات أكثر كلّما كان احتمال التقدير في (ع ت) كبيراً؛ لا سيما أنّ تقدير (ع ت) لا يخضع لضابط أو معيار، باستثناء ما ذكره ابن هشام من أنّ شرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهَّم[115]. وكم من العوامل التي يصحّ أن نقدّرها في باب التَّوهم؟

ولعلّ في قوله تعالى: **[وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ]**[116] مثالاً آخر على تعدّد الأوجه التقديرية في (م)، بناءً على تعدّد الأوجه المفترضة في تقدير (ع ت)، وما يمكن أن نتوهّمه من عوامل؛ إذ إنّ (يعقوبَ) فيها قراءة بالرفع، وأُخرى بالنّصب، والنصب على تقدير ناصب، أو على أنّ (يعقوبَ) ممنوع من الصّرف في موضع جر[117]؛ أي أنّ التَّوهم كان واحداً من تلك التقديرات المتعدّدة في توجيه هذه الآية، وأسهم في ذلك أنّ العلامة الإعرابيّة لم تكن عاملاً حاسماً في تقدير الإعراب؛ لأنّ الاسم ممنوع من الصرف. زيادة على ذلك، فإنّ (ع ت) ممّا يصحّ دخوله في هذا الموضع، ويصحّ تعدّد تقديره، لذلك نجد أكثر من وجه لتقدير النصب، أو لتأويل الجر[118].

فتعدّد الأوجه الإعرابيّة نتيجة حتميّة لتعدّد الاحتمالات الرياضيّة في تقدير العامل ووصف الشكل الخارجي للجملة وفق هذه النظرية، ويحتمل هذا الشكل توجيهات نحويّة متعدّدة لكل توجيه منها قاعدة نحوية تؤيده، ومعنى من المعاني ينسجم مع التأويل. وتتّسع هذه التأويلات كلما أمكن تقدير عوامل مفترضة يجيزها النظام النحوي، وإن كان فيها خروج على بعض الأصول النحويّة التي أصّلها النُّحاة.

إنّ ثمّة نمطاً آخر من عطف التَّوهم، يكون فيه العامل غير موجود توهماً، ويحمل فيه المعطوف على موضع المعطوف عليه قبل دخول العامل. أي أنّ عطف التَّوهم في

هذه الحالة يتقاطع مع العطف على الموضع، ويختلف عنه في تجاهل العامل توهُّماً، فالتوهّم يكون أحياناً بتوهّم أنّ العامل الموجود معدوم، أو توهّم أنّ العامل المعدوم موجود[119]، ففي قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إنّنَا بَشَرٌ فأَسْجَحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا

ذهب ابن هشام إلى: أنّ (الحديداَ) منصوب على توهم عدم دخول الباء على الخبر، وينفي عنه الحمل على الموضع، ويرى أنّ ذلك مذهب سيبويه[120]، وفي هذه الحالة يمكن تحديد معادلة العطف على النحو الآتي: (ع) غير موجود توهماً + م ع + م[121].

وهذه الصورة الافتراضيّة لتوجيه الوصف الخارجي للجملة تؤيّده قاعدة نحويّة تجيز العطف على الموضع المفترض قبل دخول العامل، ويفسّرها معنى يتّسق مع هذه الصورة، بحيث يكون (م) غير مؤكّد، و (م ع) مؤكّداً. وإذا ما قبلنا بتوهّم عدم وجود العامل وعطفنا على الصورة المفترضة للتركيب، فإنّنا ننفي معنى التوكيد عن (م ع) فيكون مساوياً في معناه ل (م) وهذا مخالف للمعنى الحقيقي.

وإذا أجيز هذا النمط من التَّوهم وتفسير الوصف الخارجي للجملة على توهّم عدم وجود العامل، نستطيع أن نبتكر صوراً لا نهائية من الجمل التي يمكن أن نحمل فيها (م) على نيّة عدم دخول (ع) على (م ع)، ففي قول الشاعر: لسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا.

يمكن أن نعدَّ (ليس) ليست موجودة توهّماً، أو نعدَّ حرف الباء ليس موجودة توهّماً، ومن ثمّ يكون للتغير الخارجي في صورة التركيب توجيه يتعدّد بتعدّد هذا التغيّر، وهي صور مولَّدة من قواعد يجيزها النُّحاة، ومعانٍ تعضد آراءهم.

ومثل هذا النمط حملت عليه بعض الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: **[فأَصَّدَّقَ وَأَكُن]**[122] جزمت (أكنْ) على توهم أنّ الفاء غير موجودة[123]، وهذا النوع معاكس للنوع الأول، فالعطف على توهّم وجود عامل يختلف عن العطف على توهم عدم وجود العامل، ففي الآية الكريمة توهم لسقوط الفاء، والجامع بين النوعين توهّم ما يقتضي تسويغ الحركة الإعرابيّة إذا توافر في النصّ قاعدة يمكن أن تعضد تفسير الشكل الخارجي

للنص، وأويّد ذلك بمعنى مقبول ينسجم مع التسويغ الإعرابي.

إنّ المعادلة المختصرة لتشكيل الأنماط المحتملة في باب عطف التَّوهم، مخالفة للقواعد السابقة مخالفة صريحة، ولذلك هي إلى باب المبالغة أقرب منها إلى باب التقدير والتأويل الذي يمكن الاعتداد به وعدّه قياسيّاً، كما هي الحال في العطف على الموضع. وقد يفضي الأخذ بها إلى لبس في تقدير العوامل، ويمكن توجيه كثير من الأنماط الخاطئة وفقاً لهذه المعادلة وبالتالي إجازة الخطأ في التركيب اللغوي ممّا ينتهي إلى وصف اللغة بالغموض واللبس.

ويرتبط التوهّم ارتباطاً وثيقاً بأصل الاستحسان؛ الذي يعنى ترك قياس الأصول لدليلٍ؛ لأنّ التوهّم فيه بعض مظاهر ترك الأصول، ويعتمد عليه النحاة اعتماداً كبيراً في توجيه ما خالف الأصول، ولذلك يرون في الاستحسان أصلاً يمكن إخضاع التوهّم لسلطانه، وإن كان من الأصول الضعيفة التي لم يعتدّ بها طائفة من العلماء[124].

أمّا بالنسبة للسماع وأثره في هذه المسألة، فيمكن أن نبحث ذلك من خلال قضيتين هما: الشاهد القرآني، وشواهد عطف التَّوهم الشعرية.

أولاً: الشواهد القرآنية:

لا نستطيع حتماً أن نجترئ على النصّ القرآني ونطبّق عليه نظرية تعدّد التوجيهات النحويّة بما يفسر كل الصّور الشكلية الاحتمالية للتركيب؛ لأنّ القرآن نص مقدّس، يتّسق فيه تماماً شكل الجملة الخارجي مع المعنى، وزيادة على ذلك ثمة أصول تجب مراعاتها ما أمكن في التعامل مع النصّ القرآني، فالحملُ على اللفظ فيه أولى من الحمل على المعنى[125]، والحمل على الظاهر أولى من التقدير وأقوى[126]، والعطف على التّوهم لا ينقاس ولا يحمل عليه القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة[127].

إنّ هذه المسألة كانت موضع عناية من العلماء والمفسّرين، فمكي ابن أبي طالب القيسيّ يربط توجيه اللفظ بالمعاني التي تختلف باختلاف الحركات لتفهم ما أراده الله من عباده، فبمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال[128]. أمّا أبو حيّان،

فلا يجيز في القرآن ما يجيزه النُّحاة في الشعر من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة. ويقول: "لا نسلك إلاّ الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها عن التكلّف، وأسوغها في لسان العرب، ولسْنا كمنْ جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات"[129].

ولذلك لا تثريب على النُّحاة الذين نفوا التَّوهم عن القرآن، وقالوا إنَّه لا يجيء إلاّ في الشعر[130]؛ لأنّهم رأوا فيه باباً من أبواب سرد جميع الاحتمالات التي يحتملها اللفظ أي الشكل الخارجي للجملة، ولذلك نجد قلّة من العلماء نصُّوا على التَّوهم في بعض الآيات القرآنية، مثلما نجد جمهورهم يحمل النصّ على أيسر التأويلات وأقربها للمعنى والحمل على الظاهر، وقلّما يكون الحمل على التَّوهم موضع اختيار من العلماء، بل هو وجه من الوجوه المحتملة ربما يوسم بالضعف.

وممّا حمل على عطف التّوهم في القرآن الكريم، قوله تعالى: **[رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ]**[131].

قرأ أبو عمرو بالنَّصب، وإثبات الواو، وقرأ الباقون بالجزم[132]. وذكر سيبويه أنّ الخليل حمل جزم (أكُنْ) على العطف على التَّوهم أي توهَّم جزم أصدق وسقوط الفاء، وقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئَاً إذَا كَانَ جَائِيَا

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ) لأنّ الأول يدخله الباء، فجاء الثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا[133]. وقد حمل سيبويه هذا البيت الذي قاس عليه الخليل الآية على الغلط[134]. وحملها على التَّوهم الزمخشري الذي اكتفى بذكر رأي الخليل وسيبويه[135]. أمّا المبرّد فذهب إلى حملها على العطف على الموضع، والتقدير: إن أخّرتني أصدقْ وأكنْ[136]. وهذا مذهب ابن عطية، وأبي علي الفارسي، وبه أخذ أبو حيّان[137]، والسمين الحلبي[138]، وهو اختيار مكي[139]. وهو الأولى؛ لأنّ

العطف على الموضع قياسي بإجماع النحاة[140]. والموضع ثابت في الآية لكونه جواب طلب، فهو كالعطف في قوله تعالى: **[وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ]**[141]، ولا يمكنُ القول إنّ كهلاً معطوف على توّهم قوله: وكلّم النّاس رضيعاً في المهد وكهلاً. وتأثير الطلب في (فأصدق) ماثل بدليل فاء السببيّة ونصب الفعل[142].

وعلى هذا فحمل الآية على التَّوهم بعيد، والأولى حملها على العطف على الموضع، لا سيما أنّ في جزم (أكنْ) دلالة على قوة المعنى والجزم بالحلول مع الصالحين إذا تمّ الجواب، وهو (أصدقَ). وأرى أنّ هذه الجزم متوافق مع المعنى؛ لأنّها لو حملت على النصب وهي قراءة أبي عمرو، لكانت منصوبة عطفاً على جواب التمنّي الذي قد لا يتحقّق في قوله: **[لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي]**.

وحمل على التَّوهم قوله تعالى: **[وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبُ]**[143] قرأه ابن عامر وحمزة وحفص بالنّصب (يَعْقُوبَ)، ورفعه الباقون[144]. وذهب الزمخشري في تأويل النصب "كأنّه قيل: ووهبنا إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة: "ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ"؛ أي بالعطف على التَّوهم[145]. ونصّ العكبري على أنّ قراءة (يعقوبَ) بالفتح فيها وجهان: الأول أنّ الفتحة للنّصب، إمّا أنّه معطوف على موضع إسحاق، أو منصوب بفعل محذوف، أي ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوبَ، والوجه الثاني: أنّ الفتحة للجرّ وهو معطوف على لفظ إسحاق، أي فبشرناه بإسحاق وبيعقوب، وفي العطف ضعف بسبب الفصل[146].

وذكر مكي بن أبي طالب هذه الأوجه واختار منها النصب بفعل مضمر[147]، وهو الأظهر عند أبي حيّان؛ لأنّ البشارة فيها معنى الهبة، وقال: إنّ ذلك مذهب أبي علي الفارسي، ونفى العطف على التَّوهم في هذه الآية[148]. وقد سبقه ابن جني إلى اختيار النصب بفعل محذوف موافقاً بذلك شيخه أبا علي الفارسي[149].

وإذا كان الحمل على الظاهر سائغ في هذه الآية، وهو قياسي، وأيّده جمهور النحاة، فلا وجه للقول بعطف التَّوهم فيها؛ لأنّه مخالف للظاهر وفيه تكلّف بيّن.

وممّا حمل على عطف التَّوهم من الكتاب العزيز، قوله تعالى: **[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ]**[150]. وذكر العكبري في هذه الآية ثلاثة أوجه[151]:

الأول : جرُّ (مَنْ) عطفاً على الكاف في حسبك، وهو لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز.

الثاني: (مَنْ) في موضع رفع ؛ إمّا عطفاً على اسم الله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

الثالث: (مَنْ) في موضع نصب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام؛ أي يكفيك ويكفي مَن اتّبعك.

ونصّ أبو حيّان على أنّ بعض المفسرين ومنهم الشعبي وابن عطية ذهبوا إلى أنّ (مَنْ) في محل نصب على توهُّم أن (حسبك) بمعنى يكفيك، وهو عطف على التَّوهم الذي يسمّى في القرآن العطف على المعنى، واختار أبو حيّان الحمل على الظاهر فتكون (من) في موضع رفع عطفاً على ما قبلها (الله) أي حسبك الله والمؤمنون؛ لأنّ حسبك ليس ممّا تكون فيه الكاف في موضع نصب؛ لأنّها إضافة محضة[152].

وثمّة توجيهات أُخرى في هذه الآية، هي أقرب إلى الحمل على الظاهر من حملها على العطف على التَّوهم الذي قال به الفرّاء واختاره ابن عطية. ومنها تقدير حذف مضاف، أي حسبك وحسبُ من اتّبعك، أو أن تكون الواو بمعنى مع، أو أن تكون حسبّ اسم فعل، وغير ذلك[153].

وممّا حمل على التَّوهم قوله تعالى: **[فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ]**[154] قرأ أبو عمرو (ويقولَ) بالنّصب[155]، حملاً على المعنى (التَّوهم) فهي منصوبة عطفاً على (أن يأتي). إذ معنى فعسى الله أن يأتي، فعسى أن يأتي الله، ولا يصحّ العطف على لفظ أن يأتي؛ لأنّه لا يصحّ أن يقال: فعسى الله أن يقول المؤمنون[156]. ولعلَّ في حملها على الظاهر أولى من حملها على المعنى، إذ إنّ التقدير: فعسى الله أن يأتي، وعسى أن يقولَ الذين آمنوا، وهو اختيار مكي، ولا محوج إلى تقدير التَّوهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: **[أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا]**[157]،

ذهب بعض النحاة والمفسِّرين إلى أنّ المعنى: ألَمْ تَرَ إلى كالذي حاجَّ، فعطف كالذي عليها[158]، وذهب أبو حيّان وابن هشام إلى أنّ التَّوهم: حصل بسبب طول الآية التي قبلها[159]، وهي **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ]**[160].

ويمكن أن تحمل هذه الآية على أنّ الآية الأولى تضمّنت مثلاً مثل به الله **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ ...}** ولهذا جاءت الكاف في الآية الثانية للدلالة على المثل والتشبيه الذي قبلها، والمثال يشبه بعضه ببعض، ولذلك نظائر في القرآن منها: **[مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ]**[161].

ولما كانت الآية السابقة قد خلت من لفظة مثل، جاءت الآية الثانية متضمّنة للكاف دلالة على التمثيل[162]. وزيادة على ذلك ثمّة تأويلات أُخرى في الآية تعدّ من باب الحمل على الظاهر[163].

وممّا حمل على عطف التَّوهم قوله تعالى: **[لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى]**[164]. قرأ حفص بالنَّصب (فاطَّلَعَ) على أنّ ذلك جواب لعلَّ لأنّها غير واجبة كالأمر والنهي، وقرأ الباقون بالرَّفع عطفاً على اللفظ[165]. وذهب الزركشي إلى أنّ النصبّ من باب العطف على التَّوهم؛ لأنّ المعنى لَّعَلِّي أن أبلغ؛ لأنّ خبر لعل يقترن بأنّ كثيراً[166]، وعلى ذلك نصّ أبو حيّان[167]، وذكر السمين الحلبي في النصب ثلاثة أوجه:

الأول : أنّه جواب الأمر في قوله "ابنِ لي صَرْحَاً" فنصب بأن مضمرة.

الثاني: منصوب على التَّوهم، وهو مذهب أبي حيّان.

الثالث: أن ينصب على جواب الترجّي في لعلّ وهو مذهب الكوفيين[168].

ولعل في مذهب الفرّاء والكوفيين بنصبها على أنّها جواب الترجّي المشبه بالتمنّي، وهو ما اختاره الزمخشري وأيّده ابن مالك[169]، ما يُعدُّ من باب الحمل على الظاهر، ولذلك لا حاجة إلى التكلّف في حملها على عطف التَّوهم.

والقول نفسه في قوله تعالى: **[أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى]**[170]، قرأ عاصم بالنَّصب على الجواب بالفاء (لعلّ): وعلى إضمار (أن)، وقرأ الباقون بالرَّفع[171]. والنَّصب جواباً للترجّي مذهب الكوفيين[172]، وقيل منصوب بأنّ مضمرة، وهو مذهب البصريين[173]. ونصّ أبو حيان على أنّ النصب عطف على التَّوهم؛ لأنّ خبر لعلّ جاء مقترناً بأنّ في النظم كثيراً والنثر قليلاً، فمن نصب توهَّم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبر كان منصوب ب (أن) والعطف على التَّوهم كثير، وإن كان لا ينقاس[174].

وحمل على العطف على التَّوهم قوله تعالى: **كَيْفَ يَهْدِي اللّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ**[175]، ذكر السمين في "وشَهِدوا" في هذه الآية ثلاثة توجيهات[176]:

الأوّل : أنها معطوفة على "كفروا" (وكفروا) في محل نصب نعتاً لقوم. وإلى ذلك ذهب ابن عطية والحوفي والعكبري. وقد ردّ هذا الوجه مكي؛ لأنّه لا يجوز عطف شهدوا على كفروا لفساد المعنى.

الثاني: أنّها في محل نصب على الحال من ال (واو) في كفروا والعامل فيها الرافع لصاحبها وقد مضمرة.

الثالث: أن يكون معطوفاً على إيمانهم لما تضمّنه من الانحلال لجملة فعليّة، والتقدير بعد أن آمنوا وشهدوا، وهو مذهب الجماعة.

وذهب الزمخشري إلى أنّ (شهدوا) عطفٌ على ما في إيمانهم من معنى الفعل؛ لأنّ معناه: أن آمنوا، وشبهه بقوله تعالى: **[فأصَّدَّقَ وأكُنْ]**. وقول الشاعر: (ولا ناعبٍ)؛ أي أنّه حمله على توهُّم وجود ما يسوِّغ العطف عليه في الجملة[177].

ولا حاجة إلى تقدير التَّوهم في هذه الآية، إذ يمكن أن يُعدُّ ذلك من قبيل عطف الفعل على الاسم لصحّة تقديره بفعل، ويكون من باب عطف الفعل على الاسم المشتقّ، ومنه قوله تعالى: **[إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا]**[178]. وهذا عطف شائع في العربيّة[179].

وممّا حمل على التَّوهم قوله تعالى: **[إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ]**[180].

وذهب الزركشي إلى أنّ حفظاً معطوفة على معنى الآية السابقة، والتقدير إنّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء وحفظاً[181]. وذهب جمهور النحاة إلى أنّها منصوبة بفعل مضمر، والتقدير وحفظناها حفظاً[182].

وحمل أبو البقاء العكبري العطف في قوله تعالى: **[وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ]**[183] على التَّوهم أي التقدير: بطشوا فنقبوا[184]. وذهب الزمخشري إلى أنّ الفاء لا تفيد التعقيب، والمعنى: أردنا إهلاكها[185]. ويمكن حمل هذه الآية على قوله تعالى: **[فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ]**[186]. فالاستعاذة سابقة للقراءة، ويكون المعنى، كم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا. فيكون البأس تابعاً للإرادة[187].

لعلّ هذه أشهر المواضع التي حملت على عطف التَّوهم في القرآن الكريم، وثمّة شواهد أخرى كان العطف على التَّوهم فيها وجهاً من الأوجه المختلفة التي ذهب إليها النُّحاة في توجيه بعض الآيات، ومنها قراءات شاذّة[188]، ولا يمكن حصرها في هذه الدراسة رغبة في الاختصار[189]. ويمكن القول: إنّ التَّوهم واحد من أضعف التأويلات وأبعدها عن الظاهر، وقلّما طالعني إجماع عليه في آية من الآيات، وكثيراً ما كان القول به رأياً انفرد به عالم أو عالمان من باب الحرص على ذكر جميع الأوجه الممكنة في توجيه الآية أو الشّاهد، ولهذا لا أتردّد في الدعوة إلى عدم حمل شيء من القرآن عليه؛ لأنّ ما حمل عليه من القرآن وقراءاته كان فيه أكثر من وجه للحمل على الظّاهر الذي يمكن الأخذ به بعيداً عن التقدير والتأويل المبالغ فيهما.

ثانياً: الشواهد الشعريّة:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ عطف التَّوهم مقصور على الشعر، ولا يجوز أن يحمل عليه القرآن الكريم، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر، ويمكن تحميله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات[190]، وعلى الرغم من ذلك ضبط العلماء طرائق

الاستشهاد بالشعر، فإذا جاز أن يُحْمل البيت على وجه سائغ في العربيـــة، فقـــد ســـقط الاحتجاج به[191]، ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله[192]، وإذا جاء البيت برواية مخالفة يعتدُّ بالرواية التي توافق الظاهر[193]. ولذلك لا غرابة أن نجـــد ســـيبويه يغلّط بعض الشواهد الشعرية التي حملت على التَّوهم، ويصفها بأنها لغة رديئـــة، وأنّهـــا بعيدة كل البعد[194]، وعند إمعان النظر في الشواهد الشعريّة التي حملت علـــى عطـــف التَّوهم، نجد أنّها تنقسم إلى قسمين:

- الشواهد التي جاءت بروايتين أو أكثر.
- الشواهد التي لا يعرف قائلوها.

أ) ما جاء بروايتين أو أكثر:

ممّا حمل على عطف التَّوهم قول زهير ويروى لِخرْمة الأنصاري، كما نُسِبَ إلـــى عبد الله بن رواحة[195].

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِـــقٍ شَيْئَـــاً إذا كَانَ جَائِيَـــا

وهو ممّا توارثه لاحق عن سابقٍ من العلماء على أنّه عطفَ (سابق) علـــى تـــوهُّم دخول الباء في خبر ليس، والرواية الصحيحة في ديوان زهير "ولا سابقي شـــيء"[196]، وهي رواية نصَّ عليها ثعلب[197]. وذكر سيبويه هذا الشاهد بالنَّصب "ولا ســـابقاً"[198]. وأمام هذه الروايات نستطيع القول: إنّ الاستشهاد به سقط، وإذا جاز أن يحمـــل الشـــاهد على وجه سائغ فقد سقط الاحتجاج به[199]، ولهذا خطأه سيبويه؛ لأنّ تقدير عمل حـــرف الجرّ المحذوف أمر مرفوض بإجماع النُّحاة باستثناء بعض الشواهد التي حملـــت علـــى الشّذوذ، ومن ذلك أيضاً قول الأخوص الرياحي، ويروى للفرزدق[200]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ولا نَاعِـــبٍ إلاّ بِبَيْـــنٍ غُرَابُهَـــا

والاستشهاد به جر (ناعبٍ) عطفاً على توهُّم جرِّ خبر لـــيس، وورد هـــذا الشـــاهد بالنصب، وهي رواية ذكرها سيبويه[201]، ولذلك لم يُجز المبرّد إلاّ النَّصب في (ناعب)؛ لأنّ حروف الجرّ لا تضمر, ووافقه في ذلك البغدادي[202]. والقول في هذا الشّاهد كالقول في سابقه من حيث سقوط الاحتجاج به.

ومن ذلك قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَو تَنْزِلُــونَ فَإِنّا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

ذهب الخليل إلى أنّ (تنزلون) معطوفة على معنى (إن تَركبوا) أي عطــفٌ علــى التَّوهم، وشبهه بقول الشاعر "ولا سابقٍ شيئا"، وذهب يونس إلى أنّه مرفوع على القطع، أي أو أنتم تنزلون، أو على معنى بل، ووافقه سيبويه في ذلك، وقال فيمــا ذهــب إليــه الخليل" والاشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا[203]، والروايــة الصــحيحة لهذا الشاهد في ديوان الأعشى هي[204]:

قَالُوا الرُّكُوبُ، فَقُلْنَا تِلكِ عَادَتُنَا أو تَنْزِلُــونَ فإنَّا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

وبذلك يسقط الاحتجاج بهذا الشاهد بناءً على هذه الرواية، وزيادة على ذلك يمكــن حمل الرواية الأولى على الاستئناف أو القطع، ولا حاجة إلى تقدير التَّوهم، وممّا جــاء على أكثر من رواية قول ابن الدمينة، ونسب أيضاً للأخوص الرِّياحي[205]:

أحَقًّا عِبَــادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صَادِرَاً ولا وَارِدَاً إلاّ عَلَــــيَّ رَقِيــــبُ

ولا سَالِكٍ وَحْدِي ولا في جَمَاعةٍ من النَّــاسِ إلاّ قيلَ إنّهُ مُريــبُ

بعطف "ولا سالك"، على توهُّم دخول الباء على خبر لستُ، والرواية الصحيحة للشــاهد في ديوان ابن الدمينة بالنَّصب (ولا سالكاً)، وجميع الأسماء التي جاءت معطوفة على خبــر ليس في الأبيات التالية وردت بالنَّصب (وارداً)، (ناظراً)، (ماشياً) [206]، وبذلك لا شاهد فــي هذا البيت لأنّه جاء على الأصل، وممّا حمل على عطف التوهّم قول الفرزدق[207]:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَتَةً إلِيَّ وَلا دَيْــنٍ بِهُــا أَنَا طَالِبُــهُ

بجر (دين) عطفاً على توهّم دخول الباء في المصدر المؤوّل، علماً أنّ هذا الشــاهد حمل على إسقاط حرف الجرّ من (دينٍ)، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون[208]، كمــا حمــل على العطف محل أن تكون لأنّ أصله (لأن تكون)، وهذا ما ذهــب إليــه ســيبويه[209]. وبذلك يسقط الاحتجاج به ما دام يمكن حمله على وجه سائغٍ في العربيّة.

ب- ما لا يعرف قائله:

ثمّة شواهد حملها النُّحاة على عطف التَّوهم، وهي ممّا لا يعرف قائلها، والشاهد الذي لا يعرف قائله لا يجوز الاحتجاج به، وقد تكون هذه الشواهد موضوعة، وربما تكون برواية أُخرى لو اهتدينا إلى قائلها، ومن ذلك قول الشاعر[210]:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً ولا بَطَلٍ إذْ لم يَكُنْ للهوى بالحَقِّ غَلاّبَا

ويروى هذا الشاهد بلا نسبة فيما وقفت عليه من المصادر، ويحمل على جرِّ (بطل) عطفاً على توهُّم دخول الباء في خبر (ما). والقول نفسه في قول الشاعر[211]:

وما كُنْتَ ذا نيْربٍ فِيهُمُ ولا مُنْمَشٍ فِيْهُمُ مُنْمَلِ

وقول الآخر[212]:

أجدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رأيي رَامَةَ ولا عَاقِلٍ إلاّ وأنتَ جَنِيبُ
ولا مُصْعِدٍ في المُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ ولا هَابِطٍ ما عِشْتَ هَضْبَ شَطِيْبِ

وثمّة شواهد أُخرى، استُشهد بها على عطف التَّوهم لا يعرف قائلوها[213]، ووصفها الأنباري بأنّها تؤول بما لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه، فإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه، مع قلّته في الاستعمال وبعدِه عن القياس[214].

وثمّة شواهد شعرية نصّ بعض النُّحاة على التَّوهم فيها، علماً أنّها من باب الحمل على الموضع؛ وسبب ذلك أنّهم حملوها على العطف على المعنى، الذي يشمل العطف على الموضع والعطف على التَّوهم، فكان الأمر من باب الخلط بين النوعين، ومن أمثلة ذلك، قول لبيد بن ربيعة[215]:

فإنْ لَمْ تَجِدْ من دُونِ عَدْنَانَ والِدَاً ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

نصّ المبرد على أنهم يجرُّون (دون) الثانية وينصبونها، لاشتمال المعنى عليهما جميعاً[216]. وذهب الأزهري إلى أنّ نصب (دون) الثانية حملاً على موضع الأولى، فهي منصوبة بتجد[217].

إنّ هذه الشواهد التي حملت على عطف التَّوهم، وغيرها ممّا لم أذكره رغبة في

الاختصار[218]، تكشف أنّ تطويع الشاهد ليوافق القاعدة مسألة بيّنة في هذه الظاهرة، فالشواهد الشعرية، إمّا أن تكون روايتها الصحيحة جاءت موافقة للأصل ولا حجة فيها، وإمّا أن تكون مجهولة القائل فيسقط الاحتجاج بها، وربّما يمكن حملها على وجه سائغ في العربية، فلا يصحّ الاحتجاج بها، وهي مع قلّتها كانت توصف بالبعد، والغلط، وعدم القياس، ومما لا يلتفت إليه، وهذه دلائل على عدم الاعتداد بعطف التَّوهم في العربيّة.

وبناءً على ذلك يمكن القول إنّه لا يجوز أن يحمل القرآن على التَّوهم، لما بيّناه سابقاً من مسوّغات؛ لأنّ معظم النُّحاة تجنّبوا وصف القرآن بذلك، وسَمَوا به عن هذا الوصف، وجاءت الشواهد الشعرية لتكشف أنّ العطف على التَّوهم مظهر بالغ التكلّف في تأويل النصّ وإخضاعه للقاعدة وتسويغ الحركة الإعرابيّة على حساب جملة من الأصول النحويّة التي أصلها النحاة سواء أفي بناء القاعدة النحويّة، أم تحديد ضوابط الاستشهاد بالشواهد.

ويمكن القول إنَّ العطف على التَّوهم مظهر من مظاهر تأويل الشكل الخارجي للجملة، وفق الاحتمالات الإعرابيّة التي تجيزها النظرية النحويّة المبنيّة على أساس تسويغ الحركة بالعامل، وتأويلها بما يمكن أن يعضد هذه الاحتمالات من معنى يتوافق مع القاعدة، وإن كان ذلك على حساب الأصول النحويّة وبعض القواعد المستنبطة بالاستقراء للأداء اللّغوي، وما حدَّده النُّحاة من معايير في الاستشهاد بالشواهد لا سيما الشعريَّة منها.

والذي أراه أنّ تلك الشواهد، لا سيما القرآنيّة منها، يمكن أن تُحمل على وجه سائغٍ في العربيّة، أقرب إلى الظاهر منه إلى التأويل والتقدير المبالغ فيهما، فنكون بذلك قد وافقنا القواعد والأصول دون الحاجة إلى ليِّ النصّ والقاعدة معاً والتمسّك بلزوم ما لا يلزم.

المنارة، المجلد **13**، العدد **1**، **2006**.

الهوامش:

(1) السيوطي (ت 911هـ(، **الأشباه والنظائر**، ط1، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م، ج3، ص209 - 210. وانظر كذلك: السيوطي (ت 911هـ(، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، بيروت، 1375هـ/1979م، ج5، ص277. وانظر كذلك: السيوطي (ت 911هـ(، **الإتقان في علوم القرآن**، ط1، مراجعة: توفيق سعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406هـ/1996م، ج2، ص581- 582.

(2) ابن جنّي (ت 392هـ(، **الخصائص**، تحقيق: علي النجّار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ج2، ص413- 437. وانظر كذلك: محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، ق1، ج3، ص284- 295.

(3) عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ(، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ط3، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1409هـ/1989م، ج4، ص158.

(4) السيوطي، **همع الهوامع**، ج5، ص277.

(5) أبو العبّاس المبرّد (ت 285هـ(، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1396هـ، ج3، ص281.

(6) الحيدرة اليمني (ت 599هـ(، **كشف المشكل في النَّحو**، ط1، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ/1984م، ص636.

(7) انظر: سيبويه (ت180هـ(، **الكتاب**، ط1، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1411هـ/1991م، ج2، ص66-69. وانظر: المبرد، **المقتضب**، ج3، ص281- 285. ابن السراج (ت316هـ(، **الأصول في النحو العربي**، ط1، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م، ج2، ص61-68. ابن هشام (ت761هـ(، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط1، تحقيق: أبو عبد الله الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1421هـ/2001م، ج2، ص120-123. وانظر: عبد الفتاح الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ/1984م، ج2، ص1215.

(8) الحيدرة، **كشف المشكل**، ص636.

(9) ابن منظور (ت 711هـ(، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ج4، ص644، مادة (وهم).

(10) محمد اللبدي، **معجم المصطلحات النحويّة والصرفية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص246.

(11) محمد عبادة، **معجم مصطلحات النحو والصّرف والعروض**، ط1، دار المعارف، القاهرة، ص212.

(12) عبد الله أحمد جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة**، ط1، 2001م، ص30.

(13) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123.

(14) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج2، ص102- 115. الحموز، **التأويل النحوي**، ط2، ص1170- 1171. بهجة الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهم، مجلة المجمع العلمي العربي**، مجلد 15، 1976م، ص719- 724.

(15) ابن جنّي، **الخصائص**، ج2، ص425.

(16) المبرّد، **المقتضب**، ج3، ص281.

(17) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج2، ص65.

(18) فاضل السامرائي، **معاني الأبنية في العربيّة**، ط1، بغداد، 1401هـ/1981م، ص358.

(19) الزجّاج (ت 316هـ)، **إعراب القرآن**، ط3، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، 1986م، ص616- 630.

(20) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص413- 430.

(21) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123- 127.

(22) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص158.

(23) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج2، ص65.

(24) السامرائي، **معاني النحو**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990م، ج1، ص258.

(25) أبو حيّان الأندلسي (ت 754هـ)، **البحر المحيط**، ط2، دار الفكر، بيروت، 1403هـ/1983م، ج8، ص275.

(26) الصبّان (ت 1206هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج3، ص67.

(27) السامرائي، **معاني النحو**، ج1، ص259.

(28) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص29.

(29) ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ط1، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، ج2، ص300.

(30) عبد العزيز مطر، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ/1981م، ص264- 265.

(31) رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة،

دار الرفاعي، الرياض، 1404هـ/1983م، ص77.

(32) محمد عبدو فلفل، التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، العدد 59، السنة الرابعة والعشرون، 2000، ص139-180.

(33) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص48-81.

(34) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123.

(35) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج3، ص89.

(36) السيوطي، **الإتقان**، ج2، ص582.

(37) محمود حسن الجاسم، أسباب التعدّد في التحليل النحوي، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، العدد 66، السنة الثامنة والعشرون، 2004م، ص117 - 140.

(38) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص86 - 138.

(39) سورة المنافقون، آية 10.

(40) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص100-101.

(41) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص51.

(42) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص165.

(43) سيبوبه، **الكتاب**، ج2، ص155، و ج4، ص160.

(44) سورة المنافقون، آية 10.

(45) الزركشي (ت 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج4، ص112.

(46) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص29.

(47) سورة الفاتحة، آية 1.

(48) يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، **معاني القرآن**، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1980م، ج1، ص24.

(49) سورة النحل، آية 8.

(50) سورة النحل، آية 5.

(51) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج2، ص97.

(52) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص136، 137، 220، وانظر كذلك: عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص37-38.

(53) المبرّد، **المقتضب**، ج2، ص238 - 239، ج3، ص281- 285، وج4، ص152-153.

(54) المبرّد، **المقتضب**، ج2، ص339.

(55) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج2، ص61 - 68.

(56) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص352.

(57) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج2، ص616- 628.

(58) سورة البقرة، آية 259.

(59) سورة البقرة، آية 258.

(60) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج2، ص620.

(61) سورة المنافقون، آية 10.

(62) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج2، ص620.

(63) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج2، ص736 - 740.

(64) سورة آل عمران، آية 64.

(65) أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ(، **إعراب القرآن**، ط3، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، 1409هـ/1988م، ج1، ص383.

(66) النحّاس، **إعراب القرآن**، ج4، ص436- 437.

(67) سورة هود، آية 71.

(68) أبو علي الفارسي (ت 377هـ(، **الحجّة للقرّاء السبعة**، وضع هوامشه وعلّق عليه كامل الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2001م، ج2، ص412-413.

(69) سورة المنافقون، آية 10.

(70) سورة غافر، آية 36، 37.

(71) أبو علي الفارسي، **الحجّة**، ج2، ص283، وج3، ص351، وج4، ص44. وانظر عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص38-39.

(72) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص425 - 426.

(73) الزمخشري، (ت 538هـ(، **المفصّل في علم اللغة**، ط1، قدّم له وراجعه وعلّق عليه: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م، ص306.

(74) سورة المنافقون، آية 10.

(75) ابن مالك (ت 672هـ(، **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق صبحي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م، ج1، ص370 - 372.

(76) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج1، ص250.

(77) السمين الحلبي (ت 756هـ(، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط1، تحقيق: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، 1414هـ/1994م، ج1، ص345؛ وج3، ص302.

(78) ابن هشام، **مغنّي اللبيب**، ج2، ص123-128.

(79) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج2، ص551.

(80) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج1، ص19.

(81) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ص112-113.

(82) الزركشي، **البرهان**، ج4، ص111-112.

(83) السيوطي، **الإتقان**، ج2، ص581-581؛ **والأشباه والنظائر**، ج3، ص209- 210؛ **وهمع الهوامع**، ج5، ص277.

(84) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص158.

(85) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص158-159.

(86) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج8، ص252.

(87) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص33-42.

(88) محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، ج3، ص519-520.

(89) خليل الحسون، **النحويون والقرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرسالة، عمّان، 1423هـ/2002م، ص191.

(90) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ط8، دار المعارف، القاهرة، ج3، ص659.

(91) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج1، ص609-610.

(92) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج3، ص348.

(93) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج2، ص535.

(94) محمد بهجة الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهّم**، ص719- 745.

(95) فلفل، **التوهّم أو القياس الخاطئ**، ص139-182.

(96) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1167-1192.

(97) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1214.

(98) السامرائي، **معاني النحو**، ج1، ص188.

(99) سيد رزق الطويل، ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفيّة، **مجلة كلية اللغة العربية**، جامعة أم القرى، العدد الأول، سنة 1982/1981، ص81-98.

(100) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص256.

(101) السيوطي، **الإتقان**، ج2، ص582.

(102) فلفل، **التوهّم أو القياس الخاطئ**، ص173-180.

(103) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص241.

(104) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص91. المبرّد، **المقتضب**، ج2، ص336. ابن جنّي، **سرّ صناعة**

الإعراب، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1405هـ/1985م، ج1، ص132.

(105) أبو بركات الأنباري (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص281، 396.

(106) الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص317.

(107) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص252، وج2، ص796.

(108) السيوطي (ت 911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ج1، ص229.

(109) الحيدرة، **كشف المشكل**، ص643.

(110) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج1، ص250.

(111) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص370.

(112) ع ت: رمز للعامل المتوهَّم. و (م ع): معطوف عليه، م= معطوف.

(113) سورة الأنفال، الآية 64.

(114) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج4، ص515. وانظر: أبو بقاء العكبري (ت 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، 1407هـ/1987م، ج2، ص631.

(115) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123.

(116) سورة هود، آية 71.

(117) أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل والأقاويل في وجوه التآويل**، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص225. وانظر السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج6، ص355.

(118) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج5، ص242.

(119) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص29.

(120) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص124.

(121) ع = العامل، م ع: معطوف عليه، و م: معطوف.

(122) سورة المنافقون، آية 10.

(123) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج1، ص344.

(124) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص250-252.

(125) ابن جنّي، **الخصائص**، ج3، ص317.

(126) ابن جنّي، **الخصائص**، ج1، ص252. الأنباري، **الإنصاف**، ج20، ص796.

(127) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج2، ص515.

(128) مكي القيسي (ت 437هـ(، **مشكل إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1984م، ج1، ص63.

(129) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج2، ص103.

(130) الزركشي، **البرهان**، ج2، ص111. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص158.

(131) سورة المنافقون، آية 10.

(132) مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ(، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط4، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ/1987م، ج2، ص322. وانظر أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج4، ص44. السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص344. عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، **معجم القراءات القرآنيّة**، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1402هـ/1982م، ج2، ص217.

(133) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص100.

(134) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص160؛ **والنحويون والقرآن**، ص192.

(135) الزمخشري، **المفصّل في علم العربيّة**، ص305-306.

(136) المبرّد، **المقتضب**، ج2، ص339.

(137) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص275.

(138) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج10، ص344.

(139) مكّي، **الكشف**، ج2، ص323.

(140) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص331.

(141) سورة آل عمران، آية 46.

(142) الحسّون، **النحويون والقرآن**، ص193.

(143) سورة هود، آية 71.

(144) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج2، ص412-413. مكي، **الكشف**، ج1، ص534. عبدالعال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج3، ص124.

(145) الزمخشري، **الكشّاف**، ج2، ص225.

(146) العكبري، **التبيان**، ج2، ص707.

(147) مكي، **الكشف**، ج1، ص534 - 535.

(148) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج5، ص242.

(149) ابن جنّي، **الخصائص**، ج2، ص397.

(150) سورة الأنفال، آية 64.

(151) العكبري، **التبيان**، ج2، ص631.

(152) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج4، ص515.

(153) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1208-1209.

(154) سورة المائدة، آية 52 و53.

(155) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج2، ص12-121. مكي، **الكشف**، ج1، ص411. ابن الجزري (ت 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الفكر، القاهرة، ج2، ص254- 255. عبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات**، ج2، ص217.

(156) مكي، **الكشف**، ج1، ص412. أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج3، ص509.

(157) سورة البقرة، آية 259.

(158) ابن جنّي، **الخصائص**، ج2، ص425. الزركشي، **البرهان**، ج2، ص112. الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص36. أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج2، ص290.

(159) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج2، ص290. ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص126. محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن**، ق1، ج3، ص538.

(160) سورة البقرة، آية 258.

(161) سورة البقرة، آية 261.

(162) الحسون، **النحويون والقرآن**، ص196.

(163) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1204.

(164) سورة غافر، آية 36 و37.

(165) أبو علي الفارسيي، **الحجة**، ج3، ص251. مكي، **الكشف**، ج2، ص224.

(166) الزركشي، **البرهان**، ج4، ص113.

(167) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص466.

(168) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج9، ص482.

(169) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1219.

(170) سورة عبس، آية 4.

(171) مكي، **الكشف**، ج2، ص362، **ومشكل إعراب القرآن**، ج2، ص81. عبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج8، ص72.

(172) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج4، ص34. السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص666.

(173) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج9، ص482.

(174) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص466. الزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص428.

(175) سورة آل عمران، آية 86.

(176) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج3، ص301.

(177) الزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص411. وانظر: السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج3، ص302.

(178) سورة الحديد، آية 18.

(179) الحسون، **النحويون والقرآن**، ص197.

(180) سورة الصّافات، آية 6 و7.

(181) الزركشي، **البرهان**، ج4، ص112-113.

(182) ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، ج4، ص4. مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص611.

(183) سورة ق، آية 36.

(184) انظر: العكبري، **التبيان**، ج4، ص1177.

(185) الزمخشري، **الكشّاف**، ج2، ص87.

(186) سورة النحل، آية 98.

(187) الحسّون، **النحويون والقرآن**، ص199.

(188) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص 299-300.

(189) الحموز، **التأويل النحوي**، ج2، ص1192. محمود الجاسم، **أسباب التعدد في التحليل النحـــوي**، ص105. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص124-158.

(190) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج1، ص159.

(191) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص60.

(192) السيوطي (ت 911هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحـــو**، ط1، تحقيق: أحمـــد قسّـــام، القـــاهرة، 1396هـ/1976م؛ والمزهر، ج1، ص1141.

(193) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص307.

(194) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص51، وج4، ص160.

(195) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص100، 306. الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص192. ابن هشام، **المغني**، ج2، ص476. السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج2، ص347. السيوطي، **شرح شواهد المغنـــي**، لجنة التراث العربي، ج1، ص284.

(196) انظر: **شرح ديوان زهير**، صنعه ثعلب، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1964، ص287. **شرح ديوان زهير**، صنعه ثعلـــب، تحقيـــق: حنّـــا الحتـــي، دار الكتـــاب العربـــي، 1412هـ/1992م، ص208.

(197) انظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج1، ص284.

(198) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص192.

(199) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص192.

(200) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص36. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص370. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص141.

(201) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص165.

(202) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص158-159.

(203) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص51. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج8، ص252.

(204) الأعشى الكبير، **ديوان الأعشى الكبير**، ط1، تحقيق: محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ/1987م، ص154.

(205) الأشموني (ت 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، ج2، ص302.

(206) **ديوان ابن الدمينة**، صنعة ثعلب وابن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاح، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص103.

(207) **ديوان الفرزدق**، تحقيق: الصاوي، القاهرة، 1354هـ، ص 93. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص29. الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص395. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص143.

(208) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص395.

(209) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص29.

(210) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص37. السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج2، ص660. السيوطي، **همع الهوامع**، ج5، ص279. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص142.

(211) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123. السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج2، ص169. السيوطي، **همع الهوامع**، ج5، ص279. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص143.

(212) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص191-192. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص142.

(213) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص123-125. السيوطي، **شرح شواهد المني**، ج2، ص669. الزمخشري، **المفصل**، ص306. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص140-149.

(214) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص194.

(215) **ديوان لبيد بي أبي ربيعة**، حقّقه وقدّم له: إحسان عبّاس، الكويت، 1962، ص255.

(216) المبرّد، **المقتضب**، ج4، ص152.

(217) الشيخ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البـــابي الحلبي، ج1، ص288.

(218) انظر: عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص138-161.